إنما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً لأن الجملتين هنا ليستا كجملتي
الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ولهذا
منع بعضهم وقوعها صلة. وأما كون جملة القسم إنشائية والجملة الواقعة
خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب. ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن
الأنباري أن يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك. والتحقيق عندي
أن كلا من العلتين ملغى. أما الأولى فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً
صارتا به كالجملة وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عصفور أن السماع
قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وإن
كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة وإلا للزم دخول اللام على اللام انتهى
وليس بشيء لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي وهو ثقل
التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائداً ولهذا اكتفي بالألف فاصلاً بين
النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في أأنذرتهم وإن كانت زائدة. وكان
الجيد أن يستدل بقوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن. فإن قيل
يحتمل من الموصوفة أي لفريق ليبطئن. قلنا وكذا ما في الآية أي لقوم
ليوفينهم ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدرت
صفة. فإن قيل فما وجه والجملة الأولى إنشائية. قلت جاز لأنها
غير مقصودة وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم
إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس. وأما الإنشائية فلأن الخبر الذي شرطه
احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق
على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام
وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو. وزعم ابن مالك أن السماع ورد
بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم
في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً

والذين

والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله. جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين
انتهى. وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله
ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب
له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب
القسم المقدر قبله. ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر
قبل الشرط عن جواب الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وإن لم
ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن.
تنبيه وقع لمكي ولأبي البقاء وهم في جملة الجواب الشرط فأعرباها
إعراباً يقتضي أن لها موضعاً فأما مكي فقال في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة
ليجمعنكم إن ليجمعنكم بدل من الرحمة. وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره
ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما
رأوا الآيات ليسجننه أي أن يسجنوه. ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط
مكي في جعل البدلية مع قوله إن اللام جواب القسم. والصواب أنها لام
جواب وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب
بالقسم إن أجري بدا مجرى أقسم كما أجري علم في قوله. ولقد علمت لتأتين منيتي.
وأما أبو البقاء فإنه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام
ففي ما وجهان. أحدهما أنها موصولة مبتدأ والخبر إما من كتاب أي للذي
آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم
وجاءكم عطف على آتيتكم والأصل ثم جاءكم به فحذف عائدها أو الأصل
مصدق له ثم أناب الظاهر عن المضمر أو العائد ضمير استقر الذي تعلقت
به مع. والثاني أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب بآتيت
والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ من آية انتهى
ملخصاً. وفيه أمور. أحدها أن إجازته كون من كتاب خبراً فيه

Copyright © King Saud University